المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والأربعون بعد المائة
روما، 24 أبريل/نيسان 2024

تقرير بشأن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق إلى أوغندا لعام 2023

الوثيقة: EB 2024/141/R.20

بند جدول الاعمال: 12

التاريخ: 26 أبريل/نيسان 2024

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علما بالتقرير بشأن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق إلى أوغندا لعام 2023، على النحو الوارد في الوثيقة.

الأسئلة التقنية:
المشاركون في الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي
عن طريق الدكتور Yaya O. Olaniran
الوزير
والممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية
لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية
والزراعة في روما

جدول المحتويات

تقرير بشأن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق إلى أوغندا لعام 2023	**1**
ألف- الخلفية	1
باء- الوقائع	2
جيم- لمحة عامة عن الزيارات الميدانية	3
دال- أثر برمجة الصندوق والمشاكل التي تؤثر على نجاحه	3
هاء- قدرة الصندوق في مجال المشاركة في السياسات	6
واو- التوصيات	8
زاي- استنتاجات	10
زاي- شكر وتقدير	10

تقرير بشأن الزيارة القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق إلى أوغندا لعام 2023

ألف- الخلفية

1- تتوافر مواد أساسية عامة عن أوغندا، بما في ذلك معلومات ذات صلة عن القطاع والفقر، وتفاصيل عن الاستراتيجية القطرية للصندوق وحافظته، وعن عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق، في الذيل الثاني وعلى الموقعين الإلكترونيين للصندوق ولمكتب التقييم المستقل في الصندوق.[1]

2- **الصندوق في أوغندا.** الصندوق أحد المؤسسات المالية الدولية القليلة التي تستثمر في المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في أوغندا. وتكمن ميزته النسبية في خبرته في العمل مع المجتمعات المحلية الشعبية وفهمها؛ وقدرته على استخدام نُهج شاملة لمشاركتها في سلاسل القيمة الرئيسية وتحويل وتمكين الأسر المعيشية المهمشة بطريقة تتماشى بشكل وثيق مع أهداف الحكومة من خلال منهجيات على مستوى الأسر المعيشية، وتسهيل مشاركة القطاع الخاص ودعمه.

3- ويبني الصندوق على **خطة التنمية الوطنية الثالثة لحكومة أوغندا (خطة التنمية الوطنية الثالثة 2021/2020 – 2025-2024)** التي تهدف إلى تسخير نقاط قوة الحكومة والقطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية، والتجهيز الزراعي والبنية التحتية؛ وإنشاء قوة عاملة ماهرة وذات دوافع أفضل وأكثر صحّة؛ ومعالجة بطالة الشباب من خلال **الخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي (2025/2024-21/2020)، والسياسة الوطنية لتغير المناخ لعام 2015**، والمساهمات المحددة وطنيا.

4- ويستند برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق للفترة 2021-2027 إلى نظرية التغيير التي تفيد بأن هناك **سلعا زراعية محددة يمكن أن تؤدي إلى تحول الأسر الريفية لأنها تنطوي على إضافة القيمة لزيادة الدخل وفرص العمل**، ويمكنها **تحسين التنوع الغذائي والحالة التغذوية**. ويتمثل الهدف العام لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في المساهمة في تحويل المناطق الريفية في أوغندا من خلال تعزيز النمو المستدام والإنتاجية والقدرة التنافسية في سلاسل قيمة مختارة ذات إمكانات عالية لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من زيادة دخلهم، وتحسين سبل عيشهم والتغلب على الفقر على أساس مستدام. وتفترض أيضا نظرية التغيير تسهيل **إدماج الأسر المعيشية التي ترأسها النساء والأسر المعيشية الفقيرة** واجتذاب **الشباب** من خلال منحهم فرصة لاكتساب مجموعات مهارات جديدة تخلق فرصا للعمل في المناطق الريفية. وهي تتبع ثلاثة أهداف استراتيجية مترابطة تهدف إلى ضمان إدماج النساء والشباب والتغذية والتدابير المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، وإلى المساهمة مباشرة في أهداف التنمية المستدامة:

- **الهدف الاستراتيجي 1:** دعم زيادة الإنتاج والإنتاجية وإضافة القيمة والقدرة التنافسية وإدماج أصحاب الحيازات الصغيرة ضمن سلاسل قيمة مختارة (الزيوت النباتية والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية) حُددت على أنها أساسية وأُدرجت على أنها ذات أولوية في خطة التنمية الوطنية الثالثة.
- **الهدف الاستراتيجي 2:** تعزيز الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في سبل عيش السكان الريفيين الفقراء وأنشطتهم الاقتصادية.
- **الهدف الاستراتيجي 3:** تعزيز تنمية سبل العيش المستدامة للأسر المعيشية المهمشة والفقيرة، ولا سيما النساء والشباب.

[1] https://www.ifad.org/en/web/operations/w/country/uganda; https://ioe.ifad.org/de/w/country-visit-of-the-executive-board-to-the-republic-of-uganda; https://www.ifad.org/en/web/knowledge/-/investing-in-rural-people-in-uganda

ويتعين تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية من خلال إقراض القطاعين السيادي والخاص ومن خلال الأنشطة غير الإقراضية.

5- و**المجموعات المستهدفة الرئيسية** لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هي: (1) الأسر المعيشية الفقيرة ذات الحيازات الصغيرة الراغبة في المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والمتمتعة بالقدرة على ذلك؛ (2) النساء والشباب المهتمون بالعمل في المؤسسات الإنتاجية؛ (3) الجهات الفاعلة الصغيرة والمتوسطة الحجم على طول سلاسل القيمة لتعزيز الروابط وإيجاد فرص عمل لفقراء الريف؛ (4) مجموعات المزارعين والمجموعات النسائية، ومجموعات الشباب، ومجموعات المدخرات والائتمانات المجتمعية.

6- وتشمل **حافظة أوغندا الجارية** للصندوق ما يلي:

- المشروع الوطني لنخيل الزيت (2018-2029)
- المشروع الوطني لبذور الزيت (2019-2028)
- برنامج استعادة موارد الرزق في الإقليم الشمالي (2014-2024/2022)
- صندوق الاستثمار الأوغندي للعائدات (منذ عام 2017)
- مرفق تمويل التحويلات المالية (منذ عام 2006)
- آلية تمويل التكيف مع تغير المناخ في المناطق الريفية في أفريقيا (منذ عام 2024)
- صندوق إعادة تشغيل المشاريع الاقتصادية (منذ عامي 2024/2023)

7- وسلط تقييم **البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لعام 2021** التابع لمكتب التقييم المستقل الضوء على النتائج الإيجابية الهامة في التكنولوجيات التي جرى تطويرها ونشرها، وتعزيز التجهيز الزراعي والروابط بالسوق، وتحسين التوعية والوصول المستدام إلى الخدمات المالية على مستوى المجتمع المحلي، والتأثير الإيجابي والواسع النطاق على فقر الريف. واعتُبرت الكفاءة في مستويات **الصرف** منخفضة استنادا إلى العمليات الإدارية ودوران الموظفين؛ وكان التأثير أقل وضوحا على التغذية، ومال إلى أن يكون أكثر اقتصارا على **السياسات والتمويل الريفي وسلاسل القيمة**. وأوصى مكتب التقييم المستقل **بتوسيع نطاق** النهج الفعال الذي يتبعه الصندوق في سلا**سل القيمة ليشمل سلعا أخرى** تنطوي على إمكانات أكبر في مجال الوصول إلى المستفيدين؛ **وتعميم التكيف مع تغير المناخ** على نطاق أوسع باتباع نُهج مباشرة؛ وتقديم المزيد من النُهج التحويلية والتدخلات المصممة خصيصا لتلبية احتياجات **النساء والشباب**؛ ووضع استراتيجية غير متعلقة بالإقراض تنظم **إدارة المعرفة والشراكات ومشاركة السياسات القطرية** (وتوفير الموارد اللازمة لذلك)؛ وتعزيز **الرصد والتقييم والإبلاغ والإدارة المالية لدعم الحوكمة وتدابير مكافحة الفساد**؛ وتحسين **تقييم النتائج**، ولا سيما على مستوى التأثير.

باء- الوقائع

8- تمثلت الأهداف الرئيسية لهذه البعثة فيما يلي:

(1) زيارة المشروعات التي يشترك في تمويلها الصندوق والحكومة من أجل زيادة معرفة المجلس التنفيذي بالأنشطة الميدانية والسماح لممثلي المجلس بمقابلة المستفيدين والمسؤولين الحكوميين والشركاء من القطاع الخاص وغيره؛

(2) تشجيع الحوار مع المستفيدين من المشروعات والسلطات الحكومية والمحلية بشأن دور الصندوق في أوغندا، من ضمن مواضيع أخرى؛

(3) تقديم رؤية لأهمية السياسة العامة وكيفية تأثيرها في تعزيز التنمية الريفية؛

(4) فهم الدروس المستخلصة من تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لعام 2021، الذي يغطي الفترة من 2013 إلى 2020، وما تعلمته الحكومة والصندوق من تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية هذا وكيفية استخدامهما الدروس لإعداد استراتيجية جديدة ولتعزيز الحافظة؛

(5) تزويد ممثلي المجلس بمنظور أكثر شمولا لحالة البلد والتحديات التي تواجهها عمليات الصندوق؛

(6) تمكين ممثلي المجلس من تقديم التوجيهات بشأن المسائل الاستراتيجية والتشغيلية إلى بقية أعضاء المجلس التنفيذي لتعزيز دورهم الرقابي والاستراتيجي الحاسم.

9- ويود أعضاء المجلس التنفيذي أن يشكروا المستفيدين، وموظفي المكتب الميداني للصندوق ومقره، وممثلي الحكومة المشاركين في التحضير للزيارة وتنفيذها. ويهنئون الحكومة على التحول في سبل العيش الذي تحقق من خلال الاستثمارات في أصحاب الحيازات الصغيرة الذين التقوا بهم، والذي أصبح ممكنا من خلال التعاون بين الحكومة والصندوق.

جيم- لمحة عامة عن الزيارات الميدانية

10- زار أعضاء المجلس على مدى أربعة أيام مواقع مختلفة في أوغندا هي التالية:

- **مقاطعة نوويا - Kamp Group Limited (صندوق الاستثمار الأوغندي للعائدات)**
  - مصنع طحن علف الماشية ومركز توزيعه
  - الصندوق الخاص للاتحاد الأوروبي/الصندوق
  - صغار مزارعي الذرة وفول الصويا من شمال أوغندا
  - رابطة مزراعي واتويرو
- **مقاطعة غولو – مجموعة مزارعي لاكوكي (برنامج استعادة موارد الرزق في الإقليم الشمالي)**
  - مشروع الطرق والجسور: الحكومة المحلية والصندوق من أجل الروابط بالسوق والبنية التحتية
  - مجموعة مزارعي لاكوكي: رابطات الادخار والقروض القروية
  - الدعم الموجه للأسر المعيشية الضعيفة (برنامج توجيه)
- **كالانغالا – إنتاج نخيل الزيت ومعالجته (المشروع الوطني لنخيل الزيت والمشروع الوطني لبذور الزيت)**

11- وبالإضافة إلى ذلك، عقدت في كمبالا اجتماعات مع الحكومة والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص. ومع أن المكتب القطري للصندوق صغير، فهو يرأسه الآن مدير قطري مقره كمبالا، ويضطلع بدور مركزي في التصدي للتحديات في مجال التعاون والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في الميدان.

دال- أثر برمجة الصندوق والمشاكل التي تؤثر على نجاحه

12- في حين أن زيارة من المجلس لا يمكن أن تعطي سوى لمحات موجزة عن نوعية وأثر وتنفيذ البرامج والمشروعات القطرية، فقد كان لدى أعضاء المجلس **انطباع إيجابي جدا** عن تأثير برامج الصندوق على أصحاب الحيازات الصغيرة في أوغندا، حيث كان تنظيم أصحاب الحيازات الصغيرة ضمن مجموعات ورابطات عاملا هاما للنجاح والاستدامة. **ويستهدف الصندوق مجالات ومناطق وأصحاب مصلحة** حيث كانت

الظروف المعيشية والقاعدة الاقتصادية منذ البداية ضعيفة للغاية، وحيث بدت **الاحتياجات إلى الدعم** مرتفعة. وكانت الظروف المعيشية السيئة في شمال أوغندا في الغالب نتيجة لصراع طويل ولأنشطة جماعات إرهابية في هذه المناطق، والتي استمرت حتى أوائل الألفية الثانية. ومع الدعم المقبل، يشعر المزارعون بالحماسة والطموح، ويأمل بعضهم في زيادة غلاتهم بما يبلغ الضعفين أو الثلاثة أضعاف.

13- وتستند **نظرية التغيير** لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى فرضية أن سلعا زراعية محددة يمكن أن تؤدي إلى تحول الأسر المعيشية الريفية، مما يوفر إمكانية إضافة القيمة، وزيادة الدخل والعمالة، وتحسين التنوع الغذائي والحالة التغذوية. وأتاحت **الزيارة** إلى جزيرة كالانغالا فرصة لرؤية ذلك. وبدأت المشاركة الطويلة الأجل للصندوق هناك بزيارة أولى للجزيرة عام 1991، تلاها إطلاق المشروع الوطني لنخيل الزيت عام 1998، الذي تبلغ قيمته 210.4 مليون دولار أمريكي. وحتى الآن، حسنت 800 30 أسرة معيشية ريفية ضعيفة سبل عيشها بصورة مستدامة من خلال **صناعة نخيل زيت** فعالة تمتثل للمعايير البيئية والاجتماعية الحديثة.[2] وقد أحدث **المشروع السابق للمشروع الوطني لنخيل الزيت - مشروع تنمية الزيوت النباتية** – تحولا في المنطقة بأكملها خلال 20 عاما. وكان لا بد من تضافر **العديد من العناصر** لتحقيق ذلك (إدخال نخيل الزيت، وإنشاء البنية التحتية، وتقديم الخدمات الاستشارية/الإرشادية والتمويل، وتقدير الآثار البيئية والاجتماعية، وما إلى ذلك). ولم تتحقق معظم الشواغل في منطقة المشروع. ومع ذلك، لا يزال **جلب أصحاب الحيازات الصغيرة إلى سلسلة القيمة وانخفاض الإنتاجية** في مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة يمثلان تحديا. وإلى جانب التمويل والبنية التحتية، **من المهم بالقدر نفسه الاستثمار في الناس، وقدراتهم في الأجل الطويل وتنظيمهم**. وبالإضافة إلى ذلك، يُعد **تخصيص الأراضي على النحو الملائم مسألة حاسمة فيما يتعلق بحماية الغابات، ومناطق البحيرات والأراضي الرطبة**. وهذا يتطلب تعاونا وتشاورا مجديين مع الحكومة المحلية.

14- ويبلغ معدل الاكتفاء الذاتي في أوغندا من زيت النخيل 24 في المائة. وهذا له تأثير كبير على العملات الأجنبية لأوغندا (في عام 2021 حوالي 260 مليون دولار أمريكي سنويا للواردات). وبالتالي، فإن زيادة الإنتاج **مدفوعة بالحاجة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي** بدلا من التصدير، وفقا للحكومة. وقد ازداد الإنتاج في أوغندا باطراد، وفي الغالب من خلال توسيع منطقة الإنتاج وليس حتى الآن من خلال زيادة كبيرة في الإنتاجية. وقد زار الأعضاء أحد مصنعَي نخيل الزيت الصناعيين اللذين يقوم من خلالهما المشروع الوطني لنخيل الزيت ببناء روابط بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وجهات التجهيز الأولي، استنادا إلى ترتيب مبتكر للشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص. ويتلقى المصنع 70 في المائة من نخيل الزيت من أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد مكن صندوق مزارعي الزيت في كالانغالا 000 2 مُزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة من تنظيم أنفسهم. ويمتلك الصندوق 10 في المائة من المصنع ويستفيد من المساعدة التقنية، والقروض للشتلات والأسمدة وأعمال الصيانة. كما تُستخدم الأرباح المحققة من هذه المساهمة لشراء الأسمدة وإنشاء مصرف للمزارعين.

[2] أثار المشروع **نقاشا كبيرا** في المجلس التنفيذي بسبب **الشواغل المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية**، واستدعى **توضيحات والتزامات إضافية من جانب الإدارة** (انظر الكشف عن تقديرات الأثر البيئي والاجتماعي؛ EB 2018/123/R.9/Add.1 والفقرتين 35 و36 من محضر الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي [EB/123] بتاريخ 29 يونيو/حزيران 2018). وامتنع أربعة أعضاء عن التصويت على قرار المجلس. وكانت الشواغل هي: **إزالة الغابات الطبيعية، والمخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي، وتآكل التربة وتراكم الطمي، وتلوث البحيرة بالأسمدة والمواد الكيميائية الزراعية، وقضايا حيازة الأراضي** (حزم التعويضات، وملكية الأراضي، والاستيلاء على الأراضي، وما إلى ذلك)، **والآثار على أسعار الأغذية/الاكتفاء الذاتي** (يؤدي ارتفاع الحاجة إلى الأراضي إلى زراعة أشجار نخيل الزيت بدلا من المحاصيل الغذائية، وبالتالي زيادة الواردات الغذائية من البر الرئيسي مما يؤدي إلى مشكلة في القدرة على تحمل التكاليف، وما إلى ذلك) **وانخفاض إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة** (إدارة الحقول والآفات/الأمراض). يجب أن تُمنح الموافقة على مزارع نخيل الزيت من قبل الوكالة البيئية الوطنية، مع تصريح إلزامي لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي من خلال عملية صارمة. وأفاد موظفو الصندوق والمحاورون المحليون بأنه جرى اتباع المناطق العازلة وإبعاد المناطق المحمية. ووفقا للمسؤولين الحكوميين الذين جرى الاجتماع بهم في الموقع، تشير خرائط محددة إلى مناطق التنمية والأراضي الرطبة المحمية المسموح بها.

15- وكان أحد الدروس المستفادة من إنتاج نخيل الزيت في كالانغالا في إطار مشروع تنمية الزيوت النباتية والمشروع الوطني لنخيل الزيت هو **الحاجة إلى توجيه اهتمام خاص إلى الاستراتيجيات البديلة لسبل العيش** (مثل إنتاج الخضروات من أجل الأمن الغذائي والتغذوي، والثروة الحيوانية، وتربية النحل) والتدريب، والتي تشكل جميعها جزءا من المشروع الوطني لنخيل الزيت. ونخيل الزيت محصول دائم، وغالبا ما يحل محل إنتاج الأغذية. وبالتالي تصبح الاستراتيجيات البديلة لسبل العيش والتنويع ضرورية. وتحدث الأعضاء إلى أسر معيشية غير منتجة لنخيل الزيت كانت قد تلقت **الدعم والتدريب في مجال تكثيف الزراعة من أجل المحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية، وفي مجال المهارات المهنية ومهارات العمل**. وكان بعضهم يفتتح أنشطة تجارية بعد المشاركة في رابطات الائتمان والادخار التي سمحت لهم بالاقتراض لتمويل أنشطتهم أو القيام باستثمارات مختلفة (مثل الرسوم المدرسية، والمباني والأراضي). ويتمتع المزارعون في كالانغالا بإمكانية زيادة دخلهم السنوي بشكل كبير، حيث أداء النساء (40 في المائة من أصحاب الحيازات الصغيرة) أفضل بكثير من أداء الرجال. وشهد أعضاء المجلس حالات من **التنويع** الواعي لتحقيق التوازن في تقلبات الأسعار: على سبيل المثال لدى زيارتهم امرأة استثمرت في زيت النخيل على أرضها (ليحل محل البن والموز) ثم قررت أن تزرع أيضا فاكهة الآلام، والموز والطماطم. وقامت ابنتها، وهي خريجة جامعية حديثة، بترجمة الحوار، مقدمة بذلك مثالا جيدا على أهمية **الاستثمار في التحول في المنظور الجنساني**.

16- وترى أيضا نظرية التغيير للصندوق أن الاستثمار في **البنية التحتية** المادية والتسويقية الداعمة هو عنصر مهم لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على **زيادة الإنتاج والإنتاجية والوصول إلى الأسواق**. وعلى الرغم من أن البنية التحتية لا تزال تشكل عقبة في المناطق التي جرت زيارتها، فقد ثبت أنها عامل تمكين في الحالات التي بنيت فيها. وهناك حاجة إلى مشاركة الصندوق (مثلا، على الطرق الفرعية المؤدية إلى المجتمعات المحلية والأسواق) لأن **الأسواق لا تزال بعيدة و/أو غير متصلة**، مما يحول دون نمو أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال سلاسل القيمة العاملة. وأقر الأعضاء بأن الطرق والجسور المحلية أتاحت فرصا اقتصادية كبيرة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ ومع ذلك، لا تزال هناك تساؤلات حول توافر الأموال للصيانة على الرغم من أساليب البناء الذكية مناخيا وأعمال الصيانة الأساسية التي يقوم بها المزارعون وأفراد المجتمع المحلي. ووفقا لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لأوغندا، فإن آفاق **صيانة** طرق الوصول المجتمعية العالية الدرجة هي أفضل من تلك الخاصة بالطرق المنخفضة الدرجة نظرا إلى مرونتها الأكبر واستفادتها في المستقبل من صندوق أوغندا للطرق. ومع ذلك، تمثل صيانة البنية التحتية واستدامتها تحديا سيتطلب من الحكومة تخصيص المزيد من الموارد المالية بعد انتهاء تمويل الصندوق.

17- ولاحظ أعضاء المجلس التأثير الإيجابي **لمشاركة القطاع الخاص** على التنمية الاقتصادية المستدامة، والمجتمع المحلي وتنمية المهارات في السياق الريفي، طالما أنها مبنية على أساس منطقي اقتصادي راسخ. ويشكل إدماج صغار المزارعين بصورة مربحة في سلسلة القيمة وربطهم **بالأسواق** المحلية أو الإقليمية أو حتى الوطنية و**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** محركا هاما للتنمية الاقتصادية الإقليمية. وفي مصنع لإنتاج الأعلاف الحيوانية في مقاطعة نوويا، جرى دمج صغار المزارعين في سلسلة القيمة بوصفهم بائعين. وهذا وضع يعود بالمنفعة على الجميع، فهو يوفر حلا تجاريا مستداما للمستثمر الخاص، وفرصة للمزارعين للحصول على منفذ آخر يمكن التنبؤ به ويعول عليه لبيع جزء من منتجاتهم بسعر السوق، وفرصا للعمال المحليين للحصول على التدريب والعثور على وظيفة في المصنع. وفيما يتعلق بكل من إنتاج الأعلاف الحيوانية وتعاون القطاع الخاص في جزيرة كالانغالا، كان لدى الأعضاء انطباع بأن مردّ النجاح أيضا هو **التعاون الطويل الأجل** مع الصندوق في مجال معين، **والالتزامات من جميع الجوانب، وحزمة تشمل التدريب وبناء القدرات والتمويل وتطوير البنية التحتية**.

18- ومن الجوانب الأخرى **لتنمية القطاع الخاص** توافر **التمويل الريفي** وتكلفته. وفي حين أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، في إطار الهدف الاستراتيجي 1 والهدف الاستراتيجي 2، يدعو إلى جملة أمور من

بينها تيسير الحصول على الخدمات المالية، رأى أعضاء المجلس أن طلب أصحاب الحيازات الصغيرة لم يلب دائما: فقد كان الحصول على الخدمات معقدا للغاية أو كانت التكاليف باهظة. وبالتالي، فإن التركيز على الحصول على التمويل الريفي والمنتجات المالية الأخرى (مثل التأمين الزراعي) لا يزال ذا أهمية. وأشارت المناقشات إلى أهمية إنشاء وتعزيز تعاونيات الادخار والائتمان ورابطات الادخار والقروض القروية المحلية، التي أصر الصندوق على وضعها لكل مجموعة يدعمها. ورأى الأعضاء أن هذا النهج هو النهج الصحيح. والتدريب على محو الأمية المالية وإدارة الميزانية مهم. وأبدى ممثلو القطاع المالي الرسمي في كمبالا انفتاحا واهتماما بعمل الصندوق مع أصحاب الحيازات الصغيرة، أيضا في ضوء المنافسة المحتملة (في المستقبل) من مصادر غير تقليدية مثل المؤسسات المالية القائمة على الهاتف الخلوي أو شبكة الإنترنت.

19- ويمثل **تعزيز** الوسطاء في شكل **مجموعات أصحاب المصلحة والتعاونيات والرابطات** مسألة محورية لتوفير التمويل الريفي. وشوهد ذلك خلال الزيارة مع مجموعة مزارعي لاكوكي. ورأى العديد من المحاورين أن التدريب المكثف (حتى على مستوى الأسرة المعيشية) وبناء القدرات هما مفتاح النجاح. وللتقنيات الزراعية، والبذور والهياكل الأساسية الأفضل التي يمكن أن تؤدي إلى تيسير الوصول إلى الأسواق أثر إيجابي وهي تساعد على تعزيز قدرة هذه الفئات الضعيفة على الصمود. غير أن رؤية المجموعة التي جرت زيارتها تجاوزت الزراعة. فقد شملت مهارات ريادة الأعمال، وتحسين المساكن والسقوف، وتحسين التعليم، والصحة والصرف الصحي، وإنشاء متجر ومرفق تخزين وتنمية المجتمع المحلي: هذه جميعها مسائل غالبا ما تعين أن يعالجها عمال الإرشاد الزراعي بسبب نقص الخدمات العامة والأموال. والتعاون بين الصندوق والحكومة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في هذه الميادين يمكن أن يرتدي أهمية بالغة. وباتت **أهمية العوامل "اللينة" مثل التدريب وبناء القدرات من أجل زيادة الإنتاجية والأمن الغذائي** واضحة.

20- ويمثل تيسير **إدماج النساء والشباب وغيرهم من المجموعات المحرومة وإمكانية حصولهم** على المدخلات وفرص العمل والمهارات والبنية التحتية جزءا هاما من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. ويجري حاليا في مشروعات الصندوق في أوغندا تنفيذ الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن **الجنساني** والنُهج التحويلية المستهدفة. وهي تساعد النساء على الاعتراف بهن كمزارعات، على الرغم من عدم امتلاكهن جميع الموارد اللازمة. وأعجب أيضا أعضاء المجلس بتحويل حياة **الأشخاص ذوي الإعاقة** بفضل برامج توجيه الأسر المعيشية المستهدفة للصندوق. ومن خلال أساليب التقييم الريفي التشاركية والتوجيه/التدريب، والدعم المالي على نطاق صغير لشراء المدخلات الأولية، تحولت الحالة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية في المجتمع المحلي لإحدى الأسر التي جرت زيارتها تحولا مستداما. والتدخل والإدماج الموجهان إلى المجموعات المحرومة أساسيان وكثيرا ما يكونان أنجع طريقة للحد من الفقر. ولوحظت تحديات في توسيع نطاق هذه الأنواع من الأنشطة إلى ما يتعدى المستوى المحلي وفي ضمان إدارة المعارف وإضفاء الطابع المؤسسي (من خلال تدريب المدربين على سبيل المثال).

21- وفي حين أبدى بعض المزارعين الذين يتأثرون بالمخاطر المناخية اهتماما **بالتنويع** ليشمل المحاصيل الأقل شيوعا والأسواق الأخرى كفرصة لموازنة المخاطر وزيادة الدخل، فإن الاستثمارات في **الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية** (مثل الزراعة البينية) لم تكن في كثير من الأحيان على رأس جداول أعمال المزارعين. ونظرا إلى **شدة تعرض المزارعين للوقوع (مرة أخرى) في براثن الفقر والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ**، رأى الأعضاء أن التكيف مع تغير المناخ لا يزال مجالا يستحق اهتماما وثيقا من الحكومة والصندوق.

22- وأظهرت الزيارة أن هناك عوامل متعددة مسؤولة عن نجاح مشروعات الصندوق وبرامجه. ففي حين ينبغي تنفيذ المشروعات بوتيرة ثابتة، رأى الأعضاء أن الحكومة بحاجة إلى الاستجابة بسرعة أكبر. **والتفاعل الوثيق، والأهداف الواضحة، والالتزامات الطويلة الأجل، والرغبة في إشراك جميع أصحاب المصلحة والفهم المشترك للمخاطر والتحديات التي يجب معالجتها** هي أمور مهمة. وبالإضافة إلى ذلك، يبقى **الربط الواضح بين سياسات الحكومة وأولوياتها** (حتى الحيازة/الملكية) **وأولويات أصحاب المصلحة** أمرا أساسيا. والتفاعل

المنتظم أمر أساسي وضروري لتحقيق النتائج وتوسيع نطاقها. ولم يلاحظ مستوى الالتزام الحكومي الذي ظهر في المشروع الوطني لنخيل الزيت في مشروعات الصندوق الأخرى. والمكونات اللينة مثل المساعدة التقنية وكذلك مشاركة القطاع الخاص أساسية لجعل الدعم مستداما.

هاء- قدرة الصندوق في مجال المشاركة في السياسات

23- اجتمع الأعضاء بالوزير الوطني للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزير الدولة للزراعة والأمين الدائم لوزارة الحكم المحلي في جمهورية أوغندا، فضلا عن الشركاء الإنمائيين. وعرض أعضاء المجلس النتائج التي توصلوا إليها واستمعوا إلى وجهات نظر مختلف الوزراء. وكان **المسؤولون الحكوميون** مدركين وداعمين لعمل الصندوق في أوغندا. ووجهوا رسالة واضحة إلى الصندوق بشأن جهوده الرامية إلى **إدماج السكان الفقراء بشكل أفضل في الاقتصاد، وتحسين وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق** (بما في ذلك الأسواق الإقليمية) وتعزيز **التعاون والتنسيق** بين مختلف الجهات الفاعلة. واعتُبرت مشروعات الصندوق، كما يتجلى في المشروع الوطني لنخيل الزيت، **قوية الأثر**، وتحقق آثارا إيجابية تتجاوز القطاع الزراعي. كما كانت الحكومة تتطلع إلى الصندوق للحصول على الدعم في مجال **الثروة الحيوانية** (الألبان واللحوم). وكان هذا الأمر قيد المناقشة أصلا مع الصندوق. وكان هناك إقرار بالحاجة إلى الاهتمام **بالاستدامة وتنمية المهارات والتدريب**. ووجهت الوزارات رسالة واضحة بشأن الحاجة إلى دعم الصندوق لأولويات الحكومة وبرامجها وتوضيح أي عقبات تواجهها. وهذا يوفر فرصا للمشاركة في السياسات بالنسبة إلى الصندوق.

24- وأشار **الشركاء الإنمائيون** إلى الحاجة إلى **زيادة التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها**، مثلا عن طريق معالجة العدد الكبير من اللاجئين الذين يحتاجون إلى الدعم لكسب العيش من خلال الزراعة. وكانت تحديات **الضعف** الاقتصادي المرتبط بالمخاطر الاقتصادية المستمرة **والفقر والنمو السكاني وتغير المناخ** من المجالات التي تشغل بال الشركاء الإنمائيين. وتطلب ذلك تحسينات في **الإنتاجية** لمواجهة التحديات المستقبلية المتعلقة **بالأراضي**. وتمثل تحد آخر في كيفية توسيع نطاق النتائج الجيدة على مستوى المجتمع المحلي. وكان هناك إجماع على أهمية دور **المرأة في الزراعة** وفي إدارة المؤسسات الصغيرة. وغالبا ما يظل **الحصول على التمويل**، والتمويل **وسندات ملكية الأراضي وتوافرها** مشكلة بالنسبة إليهن. واعتُبر **التكيف مع تغير المناخ** مجالا يمكن للصندوق أن يقدم فيه الكثير، ويمكنه أن يساعد في توجيه موارد الصندوق الأخضر للمناخ إلى مكان أقرب إلى أرض الواقع، وحشد المزيد من الأموال للتكيف مع تغير المناخ لأصحاب الحيازات الصغيرة. واحتاجت التغيرات الحادة المرتبطة بتغير المناخ إلى تحضير وجهود وقائية، نظرا إلى حساسية محاصيل مثل البن تجاه التغيرات في درجات الحرارة. وشكل **الافتقار إلى التنسيق بين الجهات المانحة**، فضلا عن **المجال لزيادة الحوار القطاعي** مع الوزارات الحكومية والتنسيق مع الوزارات المعنية، تحديا مستمرا لمعظم الشركاء الإنمائيين. وتفاقم ذلك بسبب افتقار بعض الشركاء الإنمائيين في الوقت الحالي إلى التعاون الوثيق مع الحكومة بسبب **المخاوف في المجال السياسي ومجال حقوق الإنسان**. وفي حين اعتُبر النظام القضائي المتين أحد الأصول، فإن تنفيذ القوانين واللوائح والحد من تراكم القضايا التجارية وقضايا ملكية الأراضي (التي شملت مشروعات البنية التحتية العامة وحيازة الأراضي) شكلا تحديا أكبر.

25- وقدم ممثلو **القطاع الخاص** تعقيبات إيجابية على عمل الصندوق وعلى فوائد التعلم المتبادل بشأن كيفية تنفيذ الأمور بشكل أسرع وأقرب إلى العملاء (بما في ذلك من خلال الرقمنة). وأشار الشركاء من القطاع المالي إلى أن الخدمات اللوجستية والتكاليف غالبا ما تمنعهم من فتح فروع بالقرب من مجموعات العملاء. ورأوا أيضا الحاجة إلى المزيد من **بناء القدرات** والمساعدة التقنية. وكان هذا ضروريا بالقدر نفسه بالنسبة إلى **رابطات الادخار والقروض القروية وتعاونيات الادخار والائتمان** التي - وفقا لممثلي القطاع المالي التقليدي - غالبا ما تحتاج إلى تنظيم أفضل وإلى التركيز بشكل أكبر على الاستدامة والجدارة الائتمانية لعملائها. وأعرب ممثلو القطاع الخاص عن الحاجة إلى **إزالة المخاطر** كمسألة مهمة مستمرة لتحفيز مشاركتهم مع أصحاب

الحيازات الصغيرة. فمع تزايد انضمام شركات التكنولوجيا المالية وشركات الاتصالات إلى السوق، **أصبح أصحاب الحيازات الصغيرة أهم بالنسبة إلى المصارف** لتبقى ذات أهمية، ومستقلة عن تمويل الجهات المانحة ("يجب أن ينمو العملاء لكي ننمو نحن"). وفي هذا السياق، ذكر مصرفان أنهما يثمنان جدا تعاونهما المستمر مع الصندوق كوسيلة لتوسيع نطاق خدماتهما لأصحاب الحيازات الصغيرة. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للاستفادة من **التحويلات المالية**، التي تحتاج إلى تكاليف معاملات أقل بكثير حتى تصبح ناجحة. وقد كان العمل مع الصندوق في إعداد **آلية تمويل التكيف مع تغير المناخ في المناطق الريفية في أفريقيا** مفيدا في النظر في كيفية قياس ورصد النتائج والأثر.

26- ورأت **الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء من المنظمات المتعددة الأطراف** أن هناك مجالا لمزيد من العمل المشترك. وشمل ذلك التعاون في مجال **الحراجة** التجارية، والحاجة إلى معالجة التغييرات المؤسسية، والمزيد من الاستثمارات في **التكنولوجيا، والآلات والمدخلات** (مثل الأسمدة) وفي **معالجة ندرة المياه. والإنتاجية** منخفضة للغاية في هذا القطاع وتتطلب الاستثمار في كفاءة استخدام الأراضي، والعمالة ورأس المال. وأشير أيضا إلى العمل المشترك على **القدرة على الصمود** والاستفادة من الخبرة المالية للصندوق في العمل مع اللاجئين. ومع ذلك، رأى الشركاء أن هناك **حاجة إلى هيكل تنسيق أفضل على المستوى الحكومي** للحد من التجزئة. ومع عقد منتدى شراكة واحد فقط خلال خمس سنوات، كان من الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل من قبل الحكومة والشركاء الإنمائيين ومنظومة الأمم المتحدة (وهذه الأخيرة تواجه تحدي التنسيق الداخلي الخاص بها "لتوحيد الأداء" في القطاع الزراعي). واعتُبر أنه من المهم أن تضغط مجالس إدارة **الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها** على المنظمات بمزيد من الجهد للعمل معا. غير أن ذلك يعتمد على رغبة ومبادرة فرادى الزملاء في الأمم المتحدة في الميدان. ويمكن أن يكون تجميع قائمة محدودة من خمسة مجالات رئيسية بداية جيدة في هذا الصدد.

واو- التوصيات

27- تنبع الفقرات التالية من المحادثات التي جرت أثناء زيارة المجلس، وينبغي قراءتها على أساس أن البعثة التي تستغرق أسبوعا واحدا لا تشكل استعراضا أو تقييما لأنشطة الصندوق في البلد.

(أ) لقد أعجبنا برائدات الأعمال والمزارعات في جزيرة كالانغالا ومجموعات المزارعين في الإقليم الشمالي (غولو، لاكوكي)، اللواتي أظهروا المبادرة والتفكير فيما يتجاوز الأجل القصير، حيث قمن بتنويع محاصيلهن وقاعدة دخلهن لضمان الاستثمار في تعليم أطفالهن. ورأينا أيضا مساهمة القطاع الخاص في تنمية المجتمع المحلي وتنمية المهارات. **وبالتالي ينبغي للصندوق والحكومة الاستجابة بشكل إيجابي لطاقات وطلبات أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين والقطاع الخاص (المحلي)** ومواصلة **دعم تنويع الأنشطة الريفية وتحسين التغذية**.

(ب) ويتعين تطوير **الأسواق** المحلية والربط فيما بينها، كما يتعين تحسين **الوصول إلى التمويل الريفي (الميسور التكلفة)** من أجل سلاسل قيمة تعمل بشكل جيد. ولا بد من تهيئة الظروف المناسبة لزيادة إعادة الاستثمار في المجتمعات المحلية. ولم تلب المصارف الرسمية في المناطق الريفية هذا الطلب حتى الآن. وينبغي النظر في إجراء تحليل وتركيز أكثر منهجية في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبل. **وينبغي أن يتعاون الصندوق مع المؤسسات المالية، والحكومة وشركاء إنمائيين آخرين** ناشطين في القطاع الفرعي لتعزيز الوصول والخدمات بشكل أفضل في المناطق الريفية والنائية. ويمكن أن تشمل الإجراءات المتخذة **تعزيز رابطات الادخار والقروض القروية وتعاونيات الادخار والائتمان**، في حين **يمكن للحكومة** أن تهيئ **الظروف المؤسسية والتنظيمية اللازمة**.

(ج) ولكي تنمو الأسواق المحلية، لا يكفي توفير التمويل والاستثمار في البنية التحتية المادية والتكنولوجيا وحدها. فنحن نوصي بدعم **مزيج من البنية التحتية، والوصول إلى التمويل والدعم "اللين"**،

والاستثمار في الأفراد وقدراتهم (مثل المساعدة التقنية، وبناء القدرات، والخدمات الإرشادية، واستخدام العلم، وبناء المعرفة، والابتكار).

(د) ودمج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل مربح في سلسلة القيمة من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة يدفع عجلة التنمية الاقتصادية الإقليمية. ورأينا أدلة على ذلك في مصنع للأعلاف يدعمه الصندوق: فالروابط مع القطاع الخاص يمكن أن تكون أداة قوية للصندوق والحكومة لتوسيع نطاق أهدافهما. وتقترح الدول الأعضاء في المجلس مواصلة البحث عن الفرص الممكنة مع **السلع الأخرى التي يمكن أن يساعد فيها استثمار القطاع الخاص على تعزيز المزيد من النمو الاقتصادي. وتعتبر مشاركة القطاع الخاص أساسية للتنمية الاقتصادية المحلية في السياق الريفي.**

(ه) ومن المهم **الالتزام، والملكية، والرؤية المشتركة، والمشاركة المتوسطة إلى الطويلة الأجل من جانب الصندوق والحكومة** لتمكين المزارعين الفقراء من انتشال أنفسهم من الفقر وتحويل نظمهم الإنتاجية، بما في ذلك من خلال **تحفيز قوى السوق** بالطريقة الصحيحة. وأظهرت الزيارة في كالانغالا أن هذا الأمر يمكن أن ينجح.

(و) واستمرار المشاركة **واستثمار الموارد الكافية**، بما في ذلك مع الحكومة **لضمان توافر الأموال اللازمة لعمليات التشغيل وصيانة** البنية التحتية **بعد انتهاء المشروع** كعامل تمكين لتطوير سلسلة القيمة.

(ز) وهناك استعداد من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة لمعالجة الشواغل المناخية والبيئية. وقد التقينا بأصحاب المصلحة الذين تبنوا الحاجة الملحة إلى تنويع سبل عيشهم في ضوء آثار تغير المناخ، والتحديات البيئية وفقدان التنوع البيولوجي. ويتعين على الصندوق والحكومة ضمان تطبيق **الضمانات البيئية والاجتماعية** بالإضافة إلى **القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وهناك حاجة إلى بذل جهد مدروس لزيادة الأنشطة والاستثمارات الخضراء، لإرساء الأساس لزيادة الإنتاج على نحو مستدام.**

(ح) وينبغي مواصلة **الاستهداف السليم**، بما في ذلك **الأشخاص ذوي الإعاقة**. ويمثل أصحاب الحيازات الصغيرة مجموعة متنوعة من الأشخاص، والفرص والاحتياجات. وقد رأينا مثالا مقنعا على الإدماج و"عدم ترك أي أحد خلف الركب".[3] إن بناء **قدرات ومهارات وثقة** الجهات الفاعلة المحلية، **والتعلم والاستماع**، والتوجيه أحيانا ووضع نُهج مستدامة مع الشركاء المحليين **يؤتي ثماره من حيث النتائج والاستدامة**. ويتطلب ذلك التزاما من الحكومة والصندوق على حد سواء. وينبغي للإدارة ومكتب التقييم المستقل استعراض الدروس المستفادة بشأن التقدم المحرز في تعميم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في البرمجة والتنفيذ.

(ط) ونحن ندرك أن أوغندا تشاركنا العديد من القيم الأساسية التي نتبناها في الصندوق، مثل دعم **تمكين المرأة والشباب**. وقد شهدنا مزارعات ورائدات أعمال ناجحات استطعن انتشال أنفسهن من الفقر. ويحتاج الصندوق والحكومة إلى مواصلة **الاستثمار في النُهج التحويلية للنساء والشباب، وفي نُهج التكيف مع تغير المناخ للحد من خطر الوقوع مرة أخرى في الفقر.**

(ي) ونتطلع إلى **تقييم الأثر المخطط له** ونوصي بأن تدرس الحكومة والصندوق بعناية **الدروس المحتملة بشأن كيفية تحسين استدامة الدعم** وكيفية تحسين تقييم النتائج والأثر. وفيما يتعلق بالصندوق، لا يزال

[3] في ديسمبر/كانون الأول 2022، وافق المجلس التنفيذي على استراتيجية الصندوق لإدماج منظور الإعاقة 2022-2027 (EB 2022/137/R.7)، التي حددت تحقيق إدماج منظور الإعاقة بصورة أكثر انتظاما واتساقا في العمليات التي يدعمها الصندوق في جميع برامجه ودورات مشروعاته (وجعلها القاعدة وليس الاستثناء) كهدف حاسم في السعي إلى تحقيق مهمة الصندوق. وأبلغت الإدارة عن تقدم محرز في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج في تقرير فعالية التعميم في الصندوق لعام 2023.

تعزيز الرصد والتقييم والعمل مع الحكومة في مجال البيانات لا يقل أهمية عن إعداد التقارير والإدارة المالية لتعزيز تدابير **الحوكمة ومكافحة الفساد**.

(ك) وهناك **حاجة إلى تعزيز التنسيق المنتظم والاستراتيجي** بين الصندوق، والحكومة والشركاء الدوليين في مجال الزراعة. ويشمل ذلك زيادة التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها واستخدام آليات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن المهم وضع **استراتيجية غير إقراضية** تعتمد على إدارة المعارف، والشراكات والمشاركة في السياسات. **وينبغي إدخال الدروس المستفادة في حوار السياسات الوطنية.**

زاي- استنتاجات

28- قدمت الزيارة رؤى **للتحديات التي تواجه قطاعي الزراعة والتنمية الريفية في أوغندا اليوم. ومن المرجح أن تزداد** هذه التحديات مع تزايد عدد السكان (الشباب)، وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وستؤثر أيضا حالات عدم الاستقرار في البلدان المجاورة - من خلال تدفق اللاجئين - على برامج الصندوق في أجزاء من أوغندا. ولتعزيز الاستقرار اللازم في المناطق المتضررة، ستكون هناك حاجة إلى **الحوكمة الرشيدة** واحترام الحقوق الأساسية.

29- وفي حين أن **القطاع الخاص ليس دواء شافيا** لحل مشاكل الفقر في أوغندا، فإن التعاون مع القطاع الخاص ودعم تنمية سلسلة القيمة يولدان **المزيد من الخيارات** للنمو **والحد من الفقر**. وينبغي للصندوق أيضا أن يعمل مع الحكومة على معالجة الطلب المرتفع المستمر على **التمويل** الريفي والمحلي.

30- ومن الواضح أن الحكومة بحاجة إلى زيادة إنفاقها على الزراعة والتنمية الريفية لتحفيز الشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص على زيادة الاستثمار. والبلد بعيد عن تحقيق أهداف مابوتو/مالابو.

31- وأبدت الحكومة اهتمامها بدعم قطاع الثروة الحيوانية. وجرت الموافقة على مذكرة مفاهيمية لمشروع **الثروة الحيوانية**. ونتطلع إلى مواءمة الجدول الزمني بشكل وثيق من أجل الحصول على موافقة المجلس التنفيذي في العام المقبل.

32- وأكدت الزيارة مرة أخرى أن المجلس، وإدارة الصندوق والبلد الشريك بحاجة إلى العمل معا للمضي قدما بالمشروعات والبرامج **بأسرع** ما يمكن من التخطيط إلى التنفيذ. وسيظل الرصد والتقييم الجيدان للنتائج والأثر والمنهجية القوية والرغبة في تطبيق الدروس المستفادة الميزة النسبية للصندوق.

حاء- شكر وتقدير

33- وفرت الزيارات والتفاعلات في كمبالا، وغولو وكالانغالا مصدرا ثريا من الانطباعات والمعلومات وفرصة لتبادل كبير للآراء. ويود أعضاء المجلس المشاركون أن يهنئوا الحكومة والصندوق على التحول في سبل العيش الذي تحقق حتى الآن من خلال الاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة والمجموعات الريفية الضعيفة، والذي تحقق من خلال التعاون بين الحكومة والصندوق وأصحاب المصلحة. وخلفت تعليقاتهم انطباعا واضحا لدينا بأن تدخلات الصندوق **مهمة وتحقق نتائج**، حيث إنها مصممة بطريقة شاملة، **ومتوافقة جيدا مع أولويات السياسات الوطنية ومستندة إلى طلب أصحاب المصلحة**.

34- ويود أعضاء المجلس المشاركون في البعثة أن يشكروا **معالي وزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية** السيد Matia Kasaija؛ **ومعالي وزير الدولة للزراعة** السيد Fred Bwino Kyakulaga؛ وسعادة السفيرة والممثلة الدائمة لجمهورية أوغندا في إيطاليا والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها السيدة **Elizabeth**

Paula Napeyok، ونائبها الممثل الدائم المناوب السيد Siragi Wakaabu. ونشكر أيضا جميع **المسؤولين** المرافقين لنا في الميدان على دعمهم ورؤاهم خلال الزيارة.

35- ونتوجه بشكر خاص للمشاركين في المشروع وشركاء البرنامج الذين استضافونا؛ **وللمكتب الميداني للصندوق** - المدير القطري محمد الغزالي وفريقه؛ وللمكتب الإقليمي للصندوق لشرق وجنوب أفريقيا الذي ساهم في إنجاح الزيارة من خلال تقديم الدعم والمشورة والمعرفة الواسعة بالبلد والحافظة إلى البعثة؛ ولموظفي مقر الصندوق الذين دعموا الزيارة بالرؤى والعمل والتخطيط.

Map of Uganda

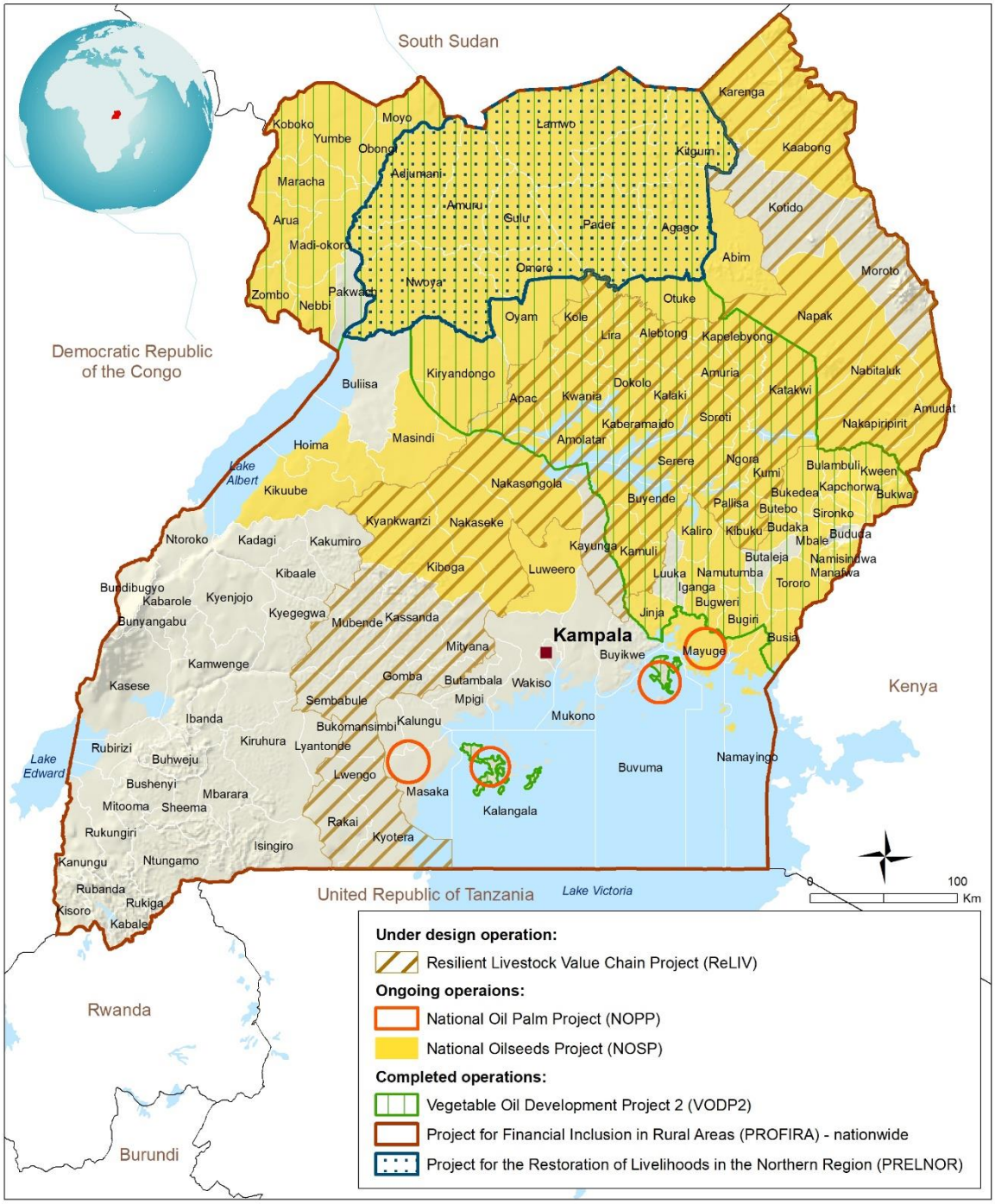

IFAD

The designations employed and the presentation of the material in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of IFAD concerning the delimitation of the frontiers or boundaries, or the authorities thereof.

Map compiled by IFAD | 24-04-2024

Additional background information

1. The Republic of Uganda is a low income country with an estimated population of 47 million. Its GDP per capita was USD 964.2 in 2022 (ranked 100th out of 196 countries). The share of the population living in poverty (using 2,15 USD per day in PPP/purchasing-power-parities terms) decreased from the turn of the century until 2012 (from >60% to >45%) and 2023 stands around 41,7%. A period of low growth of GDP (only 1.0% per year per capita and high population growth) between 2011 and 2022 corresponded with a period of multiple shocks and with a deceleration of the pace of poverty reduction (WB, 2023). During the last seven years, Uganda's poverty line fluctuated, influenced by shocks that tested the resilience of the people in the face of low productivity and high vulnerability. In FY 2022/23 the GDP growth rose to 5.3%, up from 4.7% in FY 2021/22. Recovery of the economy from the COVID-19 pandemic is attributed to the full re-opening of the economy, government support to the private sector, and prudent fiscal and monetary policies. Uganda's economic growth is expected to accelerate to above 6% per year in the medium term. The recovery in tourism – combined with the government's export diversification and agro-industrialization efforts and investments to support export of crude oil - will boost growth further. The major downward risks remain disruptions in global financial conditions, governance and political stability in the region, and increasingly volatile weather and climate shocks. Given limited adaptation capacity of households, the poverty reduction pace will also depend on evolution of food access and affordability.

2. Uganda's economy is predominantly rural, although the country's economic structure has changed from agriculture to manufacturing and services. Agriculture's contribution to GDP declined from 53% in 1990 to 24% in 2022. However, agriculture remains critical as it contributes 71% to employment and is the main driver of poverty reduction. The sector has been beset by lack of quality inputs, limited post-harvesting facilities, climate change risks and the need to build resilience. Agricultural development, which is key for poverty reduction, has not experienced substantial changes in production practices, making growth dependent on weather conditions.

3. Rural poverty is a challenge in Uganda. Past economic growth contributed to reducing poverty from 56.4% in 1993 to 20.3%in 2020.[4] However, vulnerability to poverty remains high (60% of rural Ugandans are vulnerable to poverty, compared to 26% in urban areas) and safety nets limited. Poverty and vulnerability are concentrated in rural areas, where 89% of the poor live. Rural areas, especially in the Northern and Eastern regions of the country, exhibit the highest poverty rates. Causes of poverty include low skills and education levels, lack of assets and uncertain land tenure, inability to find employment, high fertility rates, vulnerability to climate change and the growing frequency of natural disasters. Working in agriculture and lack of education are the strongest predictors of high poverty; gender is also an important correlate of poverty (WB, 2022). Uganda's Human Development Index score was 0.525 in 2021, placing it 166th out of 191 countries.

4. Uganda has the world's second-youngest population, with 70% under the age of 30. Youth unemployment is on the rise and was estimated at 13.3% in 2022. The service and industry sectors, despite growing faster than agriculture, have not generated enough jobs. Remunerative participation of youth in agriculture is constrained by challenges including limited access to land, capital and financial resources.

5. Uganda has made considerable progress in addressing gender inequality. However, deeply entrenched beliefs and practices discriminating against women and other genders in parts of Uganda have stymied progress. Uganda's 2018 Gender Development Index score was 0.863, placing it in the low-equality in human development achievements between women and men group. Women's participation in the labour force was estimated at 67% in 2019. Recently, due to legislation

[4] Poverty rate at national poverty line, which is lower than the USD 2,15 per day poverty line used by the World Bank (which was at about 42% in 2019 vs. 20,3% for the national poverty line).

enacted, concerns about respect for human rights were raised by the UN-SG who called upon Uganda to fully respect its international obligations including the principle of non-discrimination and the respect for personal privacy.

6. Approximately 66% of Uganda's population is food-insecure and rural households are twice as likely to be short of food (40%) as urban families (26%). With a Global Hunger Index of 30.6, Uganda has a serious level of food deprivation. Malnutrition is a major risk factor for morbidity and mortality in children. While stunting has diminished from 33 to 29% and wasting is around 4%, there is still a public health problem in several Ugandan regions.

7. Uganda is using its natural resources at a massive scale, which can cause challenges to sustainability. Forests, providing 90 % of the country's energy, are being reduced by 5 % annually. Soil degradation is also a problem. Climate change also threatens Uganda's efforts to end poverty given the country's dependency on natural resources. Since 1960, mean temperatures have increased by 1.3ºC and (annual and seasonal) rainfall has become more unpredictable. Extreme weather events (droughts, floods and landslides) are increasing adding to the vulnerability of the rural population and agriculture.